مجلة العلوم إلانسانية

علمية محكّمة - نصف سنوية

Journal of Human Sciences

تصدرها كلية إلاداب / الخمس

جامعة المرقب . ليبيا

Al - Marqab University- Faculty of Arts- alkhomes

19

العدد

التاسع عشر

سبتمبر 2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

((ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ))

صدق الله العظيم

(سورة الروم – آيه41)

هيئة التحريـــر

– د. علي سالم جمعة شخطور رئيساً

– د. أنور عمر أبوشينة عضواً

– د. أحمد مريحيل حريبش عضواً

المجلة علمية ثقافية محكمة نصف سنوية تصدر عن جامعة المرقب/ كلية الاداب الخمس، وتنشر بها البحوث والدراسات الإكاديمية المعنية بالمشكلات والقضايا المجتمعية المعاصرة في مختلف تخصصات العلوم الإنسانية.

كافة الآراء والأفكار والكتابات التي وردت في هذا العدد تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير المجلة ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية اتجاهها.

تُوجّه جميع المراسلات إلى العنوان الاتي:

هيئة تحرير مجلة العلوم الإنسانية

مكتب المجلة بكلية الاداب الخمس جامعة المرقب

الخمس /ليبيا ص.ب (40770)

هاتف (00218924120663 د. على)

(00218926724967 د .أحمد)- أو (00218926308360 د. أنور)

البريد إلالكتروني: journal.alkhomes@gmail.com

صفحة المجلة على الفيس بوك: journal.alkhomes@gmail.com

قواعد ومعايير النشر

- تهتم المجلة بنشر الدراسات والبحوث إلاصيلة التي تتسم بوضوح المنهج ودقة التوثيق في حقول الدراسات المتخصصة في اللغة العربية وإلانجليزية والدراسات إلاسلامية والشعر وإلادب والتاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم إلاجتماع والتربية وعلم النفس وما يتصل بها من حقول المعرفة.

- ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات العلمية المقامة داخل الجامعة على أن لا يزيد عدد الصفحات عن خمس صفحات مطبوعة.

- نشر البحوث والنصوص المحققة والمترجمة ومراجعات الكتب المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية ونشر البحوث والدراسات العلمية النقدية الهادفة إلى تقدم المعرفة العلمية والإنسانية.

- ترحب المجلة بعروض الكتب على إلا يتجاوز تاريخ إصدارها ثلاثة أعوام ولا يزيد حجم العرض عن صفحتين مطبوعتين وأن يذكر الباحث في عرضه

المعلومات التالية (اسم المؤلف كاملاً– عنوان الكتاب– مكان وتاريخ النشر–عدد صفحات الكتاب–اسم الناشر– نبذة مختصرة عن مضمونه– تكتب البيانات السالفة الذكر بلغة الكتاب).

ضوابط عامة للمجلة

ـ يجب أن يتسم البحث بالأسلوب العلمي النزيه الهادف ويحتوى على مقومات ومعايير المنهجية العلمية في اعداد البحوث.

– يُشترط في البحوث المقدمة للمجلة أن تكون أصيلة ولم يسبق أن نشرت أو قدمت للنشر في مجلة أخرى أو أية جهة ناشرة اخرة. وأن يتعهد الباحث بذلك خطيا عند تقديم البحث، وتقديم إقراراً بأنه سيلتزم بكافة الشروط والضوابط المقررة في المجلة، كما أنه لا يجوز يكون البحث فصلا أو جزءاً من رسالة (ماجستير – دكتوراه) منشورة، أو كتاب منشور.

ـ لغة المجلة هي العربية ويمكن أن تقبل بحوثا بالإنجليزية أو بأية لغة أخرى، بعد موافقة هيئة التحرير.ـ

– تحتفظ هيئة التحرير بحقها في عدم نشر أي بحث وتُعدُّ قراراتها نهائية، وتبلغ الباحث باعتذارها فقط إذا لم يتقرر نشر البحث، ويصبح البحث بعد قبوله حقا محفوظا للمجلة ولا يجوز النقل منه إلا بإشارة إلى المجلة.

-لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه في أية مجلة علمية أخرى بعد نشره في مجلة الكلية، كما لا يحق له طلب استرجاعه سواء قُبلَ للنشر أم لم يقبل.

-تخضع جميع الدراسات والبحوث والمقالات الواردة إلى المجلة للفحص العلمي، بعرضها على مُحكِّمين مختصين (محكم واحد لكل بحث) تختارهم هيئة التحرير على نحو سري لتقدير مدى صلاحية البحث للنشر، ويمكن أن يرسل إلى محكم آخر وذلك حسب تقدير هيئة التحرير.

- يبدي المقيم رأيه في مدى صلاحية البحث للنشر في تقرير مستقل مدعماً بالمبررات على أن لا تتأخر نتائج التقييم عن شهر من تاريخ إرسال البحث إليه، ويرسل قرار المحكمين النهائي للباحث ويكون القرار إما:

*** قبول البحث دون تعديلات.**

***قبول البحث بعد تعديلات وإعادة عرضه على المحكم.**

***رفض البحث.**

-تقوم هيئة تحرير المجلة بإخطار الباحثين بآراء المحكمين ومقترحاتهم إذ كأن المقال أو البحث في حال يسمح بالتعديل والتصحيح، وفي حالة وجود تعديلات طلبها المقيم وبعد موافقة الهيئة على قبول البحث للنشر قبولاً مشروطاً بإجراء التعديلات يطلب من الباحث إلاخذ بالتعديلات في فترة لا تتجاوز أسبوعين من

تاريخ استلامه للبحث، ويقدم تقريراً يبين فيه رده على المحكم، وكيفية إلاخذ بالملاحظات والتعديلات المطلوبة.

–ترسل البحوث المقبولة للنشر إلى المدقق اللغوي، ومن حق المدقق اللغوي أن يرفض البحث الذي تتجاوز أخطاؤه اللغوية الحد المقبول.

– تنشر البحوث وفق أسبقية وصولها إلى المجلة من المحكم، على أن تكون مستوفية الشروط السالفة الذكر.

–الباحث مسئول بالكامل عن صحة النقل من المراجع المستخدمة كما أن هيئة تحرير المجلة غير مسئولة عن أية سرقة علمية تتم في هذه البحوث.

– ترفق مع البحث السيرة علمية (cv) مختصرة قدر الإمكان تتضمن الاسم الثلاثي للباحث ودرجته العلمية وتخصصه الدقيق، وجامعته وكليته وقسمه، وأهم مؤلفاته، والبريد الإلكتروني والهاتف ليسهل الاتصال به.

– يخضع ترتيب البحوث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.

–تقدم البحوث إلى مكتب المجلة الكائن بمقر الكلية، أو ترسل إلى بريد المجلة الإلكتروني.

–إذا تم إرسال البحث عن طريق البريد الإلكتروني أو صندوق البريد يتم إبلاغ الباحث بوصول بحثه واستلامه.

– يترتب على الباحث، في حالة سحبه لبحثه أو إبداء رغبته في عدم متابعة إجراءات التحكيم والنشر، دفع الرسوم التي خصصت للمقيمين.

شروط تفصيلية للنشر في المجلة

–عنوان البحث: يكتب العنوان باللغتين العربية والإنجليزية. ويجب أن يكون العنوان مختصرا قدر الإمكان ويعبر عن هدف البحث بوضوح ويتبع المنهجية العلمية من حيث الإحاطة والإستقصاء وأسلوب البحث العلمي.

– يذكر الباحث على الصفحة الإولى من البحث اسمه ودرجته العلمية والجامعة أو المؤسسة الاكاديمية التي يعمل بها.

–أن يكون البحث مصوغاً بإحدى الطريقتين الآتيتين:_

1:البحوث الميدانية: يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ويجب أن يتضمن البحث الكلمات المفتاحية (مصطلحات البحث)، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً قائمة المراجع.

2:البحوث النظرية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضافة إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في

كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة له، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

-يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية من البحث، وعلى وجه واحد من الورقة(A4) واحدة منها يكتب عليها اسم الباحث ودرجته العلمية، والنسخ الأخرى تقدم ويكتب عليها عنوان البحث فقط، ونسخة الكترونية على(Cd) باستخدام البرنامج الحاسوبي(MS Word).

- يجب إلا تقل صفحات البحث عن 20 صفحة ولا تزيد عن30 صفحة بما في ذلك صفحات الرسوم والأشكال والجداول وقائمة المراجع .
-يرفق مع البحث ملخصان (باللغة العربية والإنجليزية) في حدود (150) كلمة لكل منهما، وعلى ورقتين منفصلتين بحيث يكتب في أعلى الصفحة عنوان البحث ولا يتجاوز الصفحة الواحدة لكل ملخص.

-يُترك هامش مقداره 3 سم من جهة التجليد بينما تكون الهوامش الأخرى 2.5 سم، المسافة بين الأسطر مسافة ونصف، يكون نوع الخط المستخدم في المتن Times New Roman 12 للغة الإنجليزية و مسافة و نصف بخط Simplified Arabic 14 للأبحاث باللغة العربية.

-في حالة وجود جداول وأشكال وصور في البحث يكتب رقم وعنوان الجدول أو الشكل والصورة في الأعلى بحيث يكون موجزاً للمحتوى وتكتب الحواشي في

الأسفل بشكل مختصر كما يشترط لتنظيم الجداول اتباع نظام الجداول المعترف به في جهاز الحاسوب ويكون الخط بحجم 12.

-يجب أن ترقم الصفحات ترقيماً متسلسلاً بما في ذلك الجداول والأشكال والصور واللوحات وقائمة المراجع .

طريقة التوثيق:

-يُشار إلى المصادر والمراجع في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين إلى الأعلى هكذا: (1)، (2)، (3)، ويكون ثبوتها في أسفل صفحات البحث، وتكون أرقام التوثيق متسلسلة موضوعة بين قوسين في أسفل كل صفحة، فإذا كأنت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى مثلاً قد انتهت عند الرقم (6) فأن الصفحة التالية ستبدأ بالرقم (1).

-ويكون توثيق المصادر والمراجع على النحو الاتي:

أولا :الكتب المطبوعة: اسم المؤلف ثم لقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المحقق أو المترجم، والطبعة، والناشر، ومكان النشر، وسنته، ورقم المجلد – أن تعددت المجلدات– والصفحة. مثال: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1965م،ج3،ص40. ويشار إلى المصدر عند وروده مرة ثانية على النحو الاتي: الجاحظ، الحيوان، ج، ص.

ثانيا: الكتب المخطوطة: اسم المؤلف ولقبه، واسم الكتاب مكتوبا بالبنط الغامق، واسم المخطوط مكتوبا بالبنط الغامق، ومكان المخطوط، ورقمه، ورقم اللوحة أو الصفحة. مثال: شافع بن علي الكناني، الفضل المأثور من سيرة السلطان الملك المنصور. مخطوط مكتبة البدليان بأكسفورد، مجموعة مارش رقم (424)، ورقة 50.

ثالثا: الدوريات: اسم كاتب المقالة، عنوان المقالة موضوعاً بين علامتي تنصيص " "، واسم الدورية مكتوباً بالبنط الغامق، رقم المجلد والعدد والسنة، ورقم الصفحة، مثال: جرار، صلاح: "عناية السيوطي بالتراث الأندلسي– مدخل"، مجلة جامعة القاهرة للبحوث والدراسات، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 1415هـ/ 1995م، ص179.

رابعا: إلهيات القرآنية والاحاديث النبوية:– تكتب إلهيات القرآنية بين قوسين مزهرين بالخط العثماني﴿ ﴾ مع الإشارة إلى السورة ورقم إلاهية. وتثبت الاحاديث النبوية بين قوسين مزدوجين « » بعد تخريجها من مظانها.

ملاحظة: لا توافق هيئة التحرير على تكرار نفس الاسم (اسم الباحث) في عددين متتالين وذلك لفتح المجال أمام جميع أعضاء هيئة التدريس للنشر.

فهرس المحتويات

عنوان البحث الصفحة

1- تاء الافتعال في آي القرآن.
د. حسين صالح محمد الدبوس.....16
2- تحقيق المناط وأثره في الخلاف الفقهي.
د. . جمال عمران سحيم.....63
3- الاعتراض على الحدِّ النحويِّ عند علماءِ العربيةِ (محمدُ بن أحمد اللُّورَقِي أنْمُوذَجًا).
د. مصطفى محمد العجيلي.....96
4- تحولات الفكر النقدي السيسيولوجي(من السوسيو أدبي إلى السوسيو بنيوي)
د. سليم بركان 132
5- قراءة في فلسفة الحب عند ابن حزم.
د- مريم خليفة المبروك.....158
6- إشكالية المصطلح في الفكر الإسلامي (مصطلح الحوار في استخدامات بعض المفسرين أنموذجا).
د. حسين علي الحبشي.....205
7-(علم الهندسة في الحضارة الإسلامية بين النظرية والتطبيق
د. محمد مصطفى المنتصر- أ. أحمد علي دعباج.....239
8- دور فزان في العلاقات التجارية والثقافية بين دول شمال إفريقيا والسودان الأوسط (دولة كانم أنموذجًا)

د. احمد حسين الشريف –د. خالد عمران مرشان.....268

9- توظيف القاعدة الفقهية (التأسيس أولى من التأكيد) في ترجيح الأحكام الشرعية، دراسة نحوية دلالية

د. محمد علي الزايدي.....311

10- التركيب التعليمي للسكان الليبيين من واقع التعدادات السكانية للفترة (1984 – 2006)

د. سميرة محمد العياطي.....344

11- مظاهر الكراهية وعلاقتها باللامعيارية كما يدركها أعضاء هيأة التدريس وطلبة الدراسات العليا بجامعة المرقب: دراسة امبيريقية.

د. عثمان علي أميمن- زهرة عثمان البرق- هيفا مصطفى قنيبر.....364

12- التوسع العمراني وأثره في تطور النقل.

د. نورية محمد الشريف- د.صالح أحمد الاحمر- أ:هناء أبوالقاسم أبوذينة.....451

13- التوسع الصناعي وأثره على الاقتصاد النصري في مملكة غرناطة في عصر بني الأحمر (635-897هـ/1238-1492م).

د. نعيمة عبد المولى سالم العيساوي – عبد المنعم المدني الكبير.....499

14-علاقة التراث العمراني بالتنمية السياحية المستدامة

د عادل أبوبكر الكاسح- د. علي غفير علي سعيد-د. خالد سالم معوال.....531

15- أسلوب السخرية في الشعر السياسي الليبي

د. ميلود مصطفى عاشور – د.إبراهيم محمد الزوام.....575
16- المنسوجات والأبسطة في العصر الصفوي" دراسة فنية نموذجية "
د: جمال أحمد الموبر.....622
17- الإنجاز الأكاديمي لدى أعضاء هيئة التدريس الجامعي
(دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب . الجامعة الأسمرية الإسلامية)
د. محمود أحمد الكبير – د. عبد المنعم محمد الغويل.....643
18- اختلاف الفقهاء في صحة العمل بالعول (دراسة فقهية مقارنة)
د. عادل فرحات حسين الشلبي.....696
19- مستوى التحصيل الدراسي لتلاميذ الصف الأول الابتدائي ممن التحقوا ولم يلتحقوا برياض الأطفال(دراسة مقارنة بين التلاميذ الصف الأول الابتدائي بمنطقة قصر الأخيار)
د. أسامة عمر بن شعبان.....731
20- المروءة بالبذل والعطاء من الجود والكرم
د. سليمان حندي صالح سليمان.....779
21- (دور الفلسفة في البناء السياسي وتوطين الثقافة والقيم)
د. قمر مفتاح الرويمي.....826
22- حذف الياء وزيادتها في رسم المصحف الشريف " دراسة تحليلية "
د. رجب فرج أبو دقاقه.....858
23-"دلالة المقطع الصوتي في سورة الناس"
د. نجاة صالح اليسير.....897

24- المقالة الذاتية في أدب أحمد جمعة
د. فاطمة رجب محمد موسى.....914
25- معالم الرفق واللين في دعوة إبراهيم- عليه السلام- لأبيه
د. عبدالقادر عمر عبدالقادر الحويج.....946
26- مدى معرفة طلاب المرحلة الثانوية في منطقة الخمس لملامح خريطة ليبيا
د. صالحة علي فلاح- د. ابتسام عبد السلام كشيب.....982
27- النفط الليبي دراسة جغرافية
أنور عمر أبو شينة- أ. ليلي الأبيض 1002
28-علم الاجتماع وإشكالية التغير الاجتماعي
أ. نجوى الهادي الغويلى.....1023
29 DIFFCULTIES THAT FACE FIRST YEAR STUDENTS IN USING THE DEFINITE ARTICLE IN ENGLISH
SAMIRA MUFTAH EHMEAD- EKRAM JEBREEL 1065
30- Use of literature in EFL Classes: Benefits, Difficulties & Techniques
Zaneb ali abo algasm.....1096
31- How accurate is the post method in terms of teachers and learners
Ismail Alhadi Aldeb.....1125
32- An investigation of the Depth and the Breadth Knowledge of the English Academic Words among Libyan University Students
Suad Husen Mawal 1144

علاقة التراث العمراني بالتنمية السياحية المستدامة

إعداد: د.عادل أبوبكر الكاسح - د.علي غفير علي سعيد
د. خالد سالم معوال

مقدمة:

التراث العمراني يمثل إرثاً يعكس مسيرة وتطور الحضارة الإنسانية عبر التاريخ، وقد تعرضت المناطق التراثية في كثير من البلدان إلى تغيرات حضارية واجتماعية أدت إلى تدهورها، إلا أنه اعتباراً من القرن الماضي بدأ ظهور التيارات الفكرية التي تنادي بالحفاظ على المناطق التراثية ، وذلك لما تمثله هذه المناطق من ثروة قومية بالإضافة إلى ما تحمله من قيم تاريخية وثقافية واقتصادية واجتماعية، ومع تزايد الاتجاه العام لصناعة السياحة وما تحققه من عوائد اقتصادية، أصبحت هناك ضرورة لإيجاد توازن بين حماية التراث العمراني وبين التنمية السياحية، وتوجد علاقة وثيقة بين التراث العمراني وقطاع السياحة، حيث يمد التراث العمراني السياحة بعناصر جذب مميزة بالإضافة لموارد المنتجات

السياحية، في الوقت الذي تعتمد السياحة على زيارة ذلك التراث من قبل السياح، بالإضافة إلى حمايته لضمان الاستدامة والاستمرارية.

مشكلة البحث: بالرغم من تنوع الموروث الثقافي والعمراني في العالم والناتج عن وجود ثقافات معمارية مختلفة عبر التاريخ والنابعة من البيئة الطبيعية الموجودة بها، إلا أنه لا يتم توظيف هذا التنوع سياحياً بصورة تحقق الاستدامة، مما يهدر من فرص التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي، حيث تشابهت العديد من المناطق العمرانية السياحية وافتقدت الطابع العمراني المميز والانتماء للمنطقة، وتتمثل المشكلة الرئيسية في صعوبة تحقيق التوازن بين الحفاظ على التراث العمراني وبين التنمية السياحية المستدامة، ويناقش البحث بعض الموضوعات التي يمكن صياغتها في صورة مجموعة من الاسئلة التي يحاول البحث أن يوضح أبعادها وإجاباتها:

. ماهي الأساليب الحالية المتبعة للحفاظ على التراث العمراني؟
. هل لمؤسسات المجتمع المدني دور في مشروعات الحفاظ على التراث العمراني؟
. ماهي العلاقة المتبادلة بين السياحة والبيئة والعمران والاقتصاد والمجتمع المحلي؟
. ماهي تحديات التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية؟

الفرضية: وبناءً على ما سبق افترض البحث ما يلي: لا يتأتى تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية إلا من خلال تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الحفاظ على المناطق التراثية وتطويرها الارتقاء بها، وخاصة في مرحلة تنفيذ مشروعات

الحفاظ على التراث العمراني، ولكن بعد الدراسات النظرية والتحليلية للحالات الدراسية واختبار الفرضية والتوصل إلى الخلاصة، فقد تم تعديل فرضية البحث كما يلي: تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية يتم من خلال المشاركة الشعبية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في الحفاظ على المناطق التراثية وتطويرها والارتقاء بها، سواء في مرحلة تخطيط أو تنفيذ المشروعات.

أهمية البحث: هذا البحث يعتبر من نوعية الأبحاث متعددة المجالات، مثل الحفاظ على التراث العمراني، التنمية السياحية المستدامة، ودور مؤسسات المجتمع المدني.

منهجية البحث: تطرح موضوعات الحفاظ العمراني التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة تحديات عديدة، وهذا الأمر يزداد تعقيداً نظراً لأن كل موضوع هو حالة خاصة له مفاهيمه الخاصة به، خاصة إذا ما تعلق موضوع الحفاظ بموضوعات التراث العمراني، وإذا ما تعلق موضوع التنمية المستدامة بموضوعات التنمية السياحية، ويتبع البحث مناهج أساسية تم استخدامها في البحث وهي: المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي الاستنباطي، لذلك سعى البحث الى توضيح العلاقة بين الثلاثة مكونات رئيسية للدراسة وهي التراث العمراني– التنمية السياحية المستدامة– مؤسسات المجتمع المدني.

يتضمن البحث مقدمة عامة عن الدراسة والمشكلة الأساسية للبحث وأهميتها، مع عرض المنهجية والأهداف والفرضية الأساسية، ويتناول البحث تكوين خلفية نظرية عن "علاقة التراث العمراني بالتنمية السياحية المستدامة"، وما هو مفهوم السياحية الثقافية، تحديات التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية، المبادئ الأساسية لاستدامة

السياحة في المناطق التراثية، ودور القطاع الحكومي والخاص والمجتمع في تحقيق التنمية السياحية المستدامة للمناطق التراثية، ويناقش هذا البحث أهم الاعتبارات الواجب مراعاتها في عملية الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة.

علاقة التراث العمراني بالتنمية السياحية المستدامة: يتم عرض علاقة التراث العمراني بالتنمية السياحية المستدامة، مع التركيز على تقييم دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الحفاظ لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، وذلك من خلال النظريات التي تطرقت إلى هذا الموضوع، حيث تعتبر عناصر التراث العمراني من أهم عناصر الجذب بالنسبة للسياحة العالمية والمحلية في عصر تعتبر فيه صناعة السياحة من أهم الصناعات العالمية التي تهتم بها كافة الدول، لما تحققه من انتعاش اقتصادي مباشر أو غير مباشر، وذلك من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية، فالسياحة تهتم بالتراث العمراني بشكل كبير، من حيث المحافظة على ديمومته وإبرازه، في الوقت الذي يقوم التراث العمراني بإمداد السياحة بعناصر جذب مميزة وموارد اقتصادية هامة للتنمية السياحية بشكل خاص وللاقتصاد الوطني بشكل عام، والأهمية التاريخية لمناطق التراث العمراني تستوجب وضع خطة عمل تهدف إلى تحقيق تنمية سياحية متكاملة ومستدامة بيئياً، تحافظ على المناطق التراثية وتراعي الظروف الاجتماعية للسكان ومتطلبات المجتمعات وذلك بهدف الاستفادة والمحافظة على هذا المورد الهام، والاستدامة في التنمية السياحية تحفز الاستثمار الأمثل للمقومات والموارد الطبيعية والعمرانية والبيئية والثقافية، وتحافظ على الهوية العمرانية والثقافية للواجهة السياحية، وبشكل عام فإن التنمية السياحية المستدامة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار عدة أبعاد لتحقيق التوازن بين الجوانب المعنوية

والمادية لمناطق التراث، وهذه الأبعاد تشمل الجانب الروحي، الثقافي، الاقتصادي، الاجتماعي، الترويحي والبيئي، كما وأن أهداف التنمية السياحية المستدامة يجب أن تبنى على هذه الأبعاد حتى تكون قطاعاً منتجاً اقتصادياً وإيجابياً اجتماعياً وثقافياً وبيئياً.

1-مفاهيم السياحة:

أ- **تعريف السياحة:** توجد العديد من المفاهيم للسياحة، وبحسب تعريف منظمة السياحة العالمية UNWTO: "السياحة هي نشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة لهذا النشاط، والسائح هو ذلك الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلو متر على الأقل من منزله" (ar.wikipedia.org).

ب- السياحة من منظور اقتصادي: هي قطاع إنتاجي يلعب دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدراً للعملات الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدفاً لتحقيق برامج التنمية.

ج- السياحة من منظور اجتماعي وحضاري: السياحة هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المتجمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد.

د- السياحة من منظور بيئي: تعتبر السياحة عاملاً جاذباً للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها وعلى نباتاتها والحياة

الفطرية، بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها (عايد وإياد خنفر، 2006).

1-1 تصنيف السياحة (تبعاً للغرض من السفر): طبقاً لنسرين رفيق (2007)، فقد تعددت تصنيفات السياحة تبعاً للموضع والطلب والحدود السياسية بين الدول، وتبعاً لخصائص الطلب السياحي وتبعاً للغرض من السفر، وتقتصر هنا بالتعرض لتصنيف السياحة تبعاً للغرض من السفر كما يلي:

أ. **السياحة الأثنية (Ethnic Tourism):** وتهدف إلى الدراسة التعليمية والاستكشافية لعادات وتقاليد وطراز حياة المجتمع المضيف المختلفة بالاندماج معه إلى حد كبير.

ب. **السياحة الثقافية (Cultural Tourism):** وتتضمن السفر إلى المناطق الأثرية والتاريخية والدينية للاطلاع على طراز الحياة المختلفة وما كانت عليه حياة الناس وثقافتهم في الأزمنة القديمة والمعاصرة.

ج. **السياحة التاريخية (Historical Tourism):** ويتطلع السائح فيها إلى فهم الحضارات التي ازدهرت واندثرت، وتقوم هذه السياحة على زيارة المتاحف والتماثيل والمواقع التاريخية، والمباني والبقايا الأثرية، والتي تمثل ذكريات تاريخية مرئية لحقب قديمة.

د. **السياحة الترفيهية (Recreational Tourism):** ويلتمس السائح من خلالها الراحة النفسية والذهنية والجسمانية من خلال اختياره للأماكن التي تتميز بطبيعة خاصة،

وهي القاسم المشترك لجميع أنواع السياحة، فالسائح الذي يهدف إلى زيارة الآثار يمكن أن يقوم أثناء ذلك بزيارة الشواطئ أو المسارح، كما يمكن أن يقوم سائح المؤتمرات بزيارة المعالم الأثرية.

هـ. السياحة العلاجية (Health Tourism): وتهدف إلى زيارة الأماكن التي تتميز بتوافر المقومات العلاجية كالمناخ الملائم والعيون الطبيعية والمياه المعدنية، وتتميز بطول مدة إقامة السائح.

و. السياحة الرياضية (Sport Tourism):وتهدف إلى ممارسة الرياضيات كالتزحلق على الجليد أو الرياضات المائية وتسلق الجبال والصيد والغطس والسباحة، وتسمى أحياناً بسياحة المغامرات.

ز. **السياحة الدينية (Religion Tourism)**:سواء كانت محلية أو دولية فهي تقوم على الرغبة في إشباع العاطفة الدينية بزيارة الأماكن ذات الطابع الديني، وفي هذه الدراسة سوف يتم التركيز على السياحة الثقافية أو التراثية والتي تعني بسياحة المناطق التراثية.

2- السياحة الثقافية/ التراثية:

2-1 أهمية السياحة الثقافية/ التراثية:1. يتمتع نمط السياحة الثقافية بأنه أكثر استقراراً عن الأنماط السياحية الأخرى من حيث حجم حركتها وفترات نشاطها وازدهارها.

2. يتميز هذا النمط بالاستمرارية في ظل المواقف والظروف المختلفة.

3. يشجع هذ النمط من السياحة على نمو الحرف والصناعات اليدوية التقليدية والتي تمثل عنصر جذب للسائحين، وفي نفس الوقت صناعة تحقق دخل مادي للمجتمع المحلي.

4. تعمل السياحة الثقافية على رفع المستوى الثقافي والحضاري والعمراني في أنحاء البلاد.

2-2 تعريف المناطق التراثية: طبقاً لنسرين رفيق (2007)، فإنه يمكن تعريف المناطق التراثية والتي يهتم هذا البحث بها بأنها: "تلك المناطق التي ترتبط بالتراث الثقافي الحضري والذي يشمل الموروث المادي من المباني والمنشآت والمواقع التي صممت لأغراض معينة غير جذب الزوار والتي يمكن أن يستخدموها كترفيه، بالإضافة إلى تلك التي صممت بهدف جذب الزوار وتلبية احتياجاتهم من احتفالات ومناسبات وصناعات يدوية، وما يتصل بذلك من منتجات ذات قيم تراثية غير ملموسة متمثلة بسكان هذه المناطق وما يرتبط بهم من عقائد سائدة وقيم ودين ولغة".

2-3السياحة التراثية/ الثقافية من حيث المفهوم والاتجاهات المختلفة: تمثل الموارد وعناصر الجذب السياحي سواء الدينية، الأثرية، الطبيعية، والعلاجية إحدى الركائز الأساسية للعرض السياحي في أي دولة، وكل هذه تعتبر عناصر مهمة للسائح في تحديد مكان الزيارة المقصود، وهذه العناصر تتمثل في طبيعة المكان من حيث توافر الشمس والرمال مثلاً أو الجبال والجليد أو الغابات والأنهار، وقد تكون هذه العوامل معالم سياحية أثرية في مناطق مختلفة من البلاد، ويمكن لآثار ما قبل التاريخ أن تجذب السياح الراغبين في التعرف عليها في بيئتها الطبيعية والاجتماعية، وخاصة الآثار الثابتة غير المنقولة كالمعابد والأضرحة والفنون الصخرية، فالآثار تجذب إليها السائح منذ أكثر من مائة سنة

وحتى يومنا هذا وإذا ما تم ربطه بنشاط سياحي منظم، سوف يوفر دخلاً مادياً كبيراً ويساعد في تطوير المناطق الموجودة بها هذه الآثار وتطويرها، وتشير ليلى قندقجي (2002) إلى أن اهتمام الدول بصناعة السياحة بشكل عام، وبالسياحة الثقافية بشكل خاص، ما هو إلا تعبير عن الأهمية الاستثنائية والمكانة التي يتمتع بها هذا القطاع في دعم الدخل القومي لهذه الدول، ولهذا فهي تقوم بإعداد البيئة المناسبة والمنافسة لجذب السياح، وذلك عن طريق تخصيص الأموال والطاقات البشرية والدعاية الإعلانية، وتشكل السياحة الثقافية مفصلاً ومرتكزاً أساسياً في إعداد الخطط والبرامج التنفيذية لهذه الدول، حيث إن أحد الجوانب الإيجابية للسياحة الثقافية هي التعرف على المخزون الثقافي والتاريخي للمدينة، وذلك من خلال زيارة متاحفها ومواقعها الأثرية، إضافة إلى الإحساس بفراغاتها العضوية، والتعرف العيني على حياة سكانها، والذي يعتبر بحد ذاته جزءاً أساسياً لعملية التبادل الثقافي، بين السائح والمقيم.

2-4 سائح المناطق التراثية أو السائح الثقافي: طبقاً لأحمد غاوي (2010) فإن السياحة كنشاط ترفيهي تحولت اليوم إلى سياحة معرفة، وأصبح الإنسان ينتقل للبحث عن المعرفة، وإحصائية منظمة السياحة العالمية تؤكد على أن أكثر من 80% من السياح اليوم يغادرون أو يتركون بلدانهم من أجل السياحة الثقافية، بالإضافة إلى أن الخدمات الأخرى التي تقدم للسائح خلال انتقاله تحقق له الجانب الترفيهي والمعرفي بشكل كامل.

2-5 المنتج السياحي في المناطق التراثية: طبقاً لنسرين رفيق (2007) فقد تم تحديد المنتج السياحي في المنطقة التراثية في ثلاثة عناصر هي العناصر الأساسية والثانوية

والمشروطة، كما هو موضح بالشكل رقم(1)، تشمل عناصر الجذب السياحي الرئيسي أو (العناصر الأساسية) كلاً من (مواقع الأنشطة) والتي تتضمن التسهيلات والأنشطة الثقافية والترفيهية، و(الموقع الترفيهي) والذي يتضمن كلاً من عناصر الجذب المادية (الموقع الحضري)، وعناصر الجذب الغير مادية (خصائص المنطقة الاجتماعية الثقافية) ويتم دعم العناصر الأساسية من خدمات التجارة والطعام (العناصر الثانوية) والتي تشمل تسهيلات الطعام والتسوق، وتشمل (العناصر المشروطة) البنية الأساسية السياحية العامة ومواقف السيارات وغيرها من الخدمات، يتكون المنتج السياحي التراثي من مكونين هما: المورد أو المخزون التراثي نفسه، والخدمات والتسهيلات المتدفقة من هذا المخزون والمقدمة في الموقع.

شكل رقم (1) عناصر المنتج السياحي في المناطق التراثية

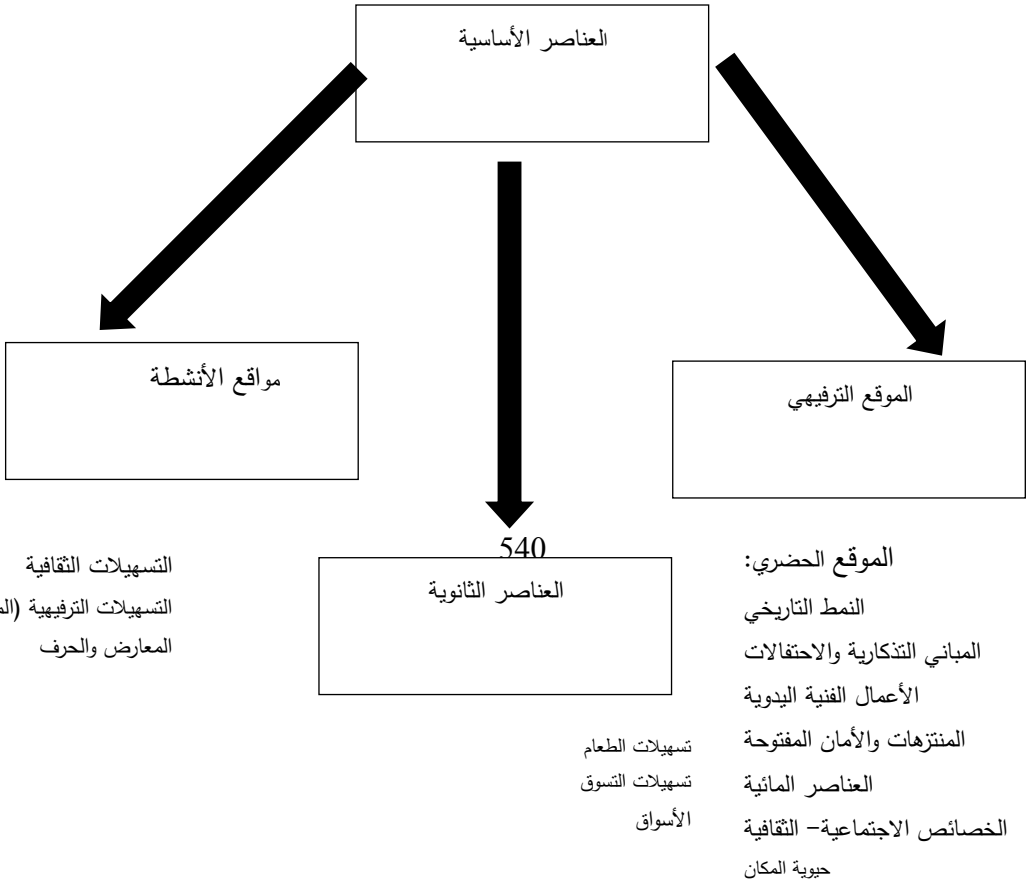

فالمخزون التراثي من المباني والمواقع التراثية في وضعه الأصلي يوفر منفعة كمنتج تراثي فقط ويجب أن يتم دعمه وتعزيزه وجعله أكثر جاذبية لتوفير منافع ترضي احتياجات الزائرين عن طريق توفير خدمات وأنشطة إضافية في المواقع كالمطاعم والملاهي والمحلات وغيرها، هذا مع استخدام خامات ومواد البناء من البيئة نفسها، وأيضاً عرض الفنون المحلية النابعة من البيئة.

3- تأثير السياحة على البيئة والعمران والاقتصاد والمجتمع المحلي: بالرغم من أن صناعة السياحة لا تلوث البيئة بسمومها، إلا أنها تحدث تأثيرات كبيرة على التنوع الإحيائي في النظام البيئي الطبيعي وفي النظام الاجتماعي للبلدان المضيفة، وقد أدى توسع قطاع الفنادق إلى الازدحام، وبالتالي حدوث ضغوط على المناطق الطبيعية والمحمية والتنوع البيولوجي والمواقع الأثرية والمراكز الثقافية، كما أن مخاطر الآثار السلبية على القيم الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المحلية تشكل مشاكل حقيقية ناتجة عن النشاط السياحي (القمة العالمية للتنمية المستدامة، 2001).

وطبقاً لنسرين رفيق (2007) فإن الأنشطة السياحية تؤدي إلى حدوث آثار إيجابية وسلبية تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد والمجتمع والبيئة المحلية الطبيعية والعمرانية، وفيما يلي عرض لهذه التأثيرات:

3-1 تأثير السياحة على البيئة العمرانية:

أ. الآثار الإيجابية:

- إحياء الطرز والأنماط المعمارية التراثية.
- زيادة فرص توفير الخدمات للسكان.
- توظيف المباني التراثية باستخدامات سياحية جديدة توفر دخلاً يمكن استغلاله في ترميم وصيانة هذه المباني وحمايتها من التدهور.
- تحسين الصورة البصرية للمنطقة التراثية.
- إحلال الأنشطة غير المتوافقة مع التراث مثل بعض الأنشطة الصناعية والإنتاجية التي لا تتوافق مع طبيعة هذه المناطق الخاصة.
- زيادة الاهتمام بشبكة الطرق وتحسين كفاءتها.
- تحسين كفاءة البنية التحتية من صرف صحي وشبكات مياه وكهرباء.
- تحسين مستوى تلوث الهواء ونظافة المنطقة التراثية عن طريق إحلال الأنشطة الملوثة.

ب. الأثار السلبية: . تدهور الموارد التراثية، في حالة زيادة أعداد السياح بالمناطق التراثية، خاصة مع استخدامهم المكثف وغير المناسب للموارد التراثية.

. فقدان أصالة المنطقة التراثية.

. تغيير الصورة البصرية للمنطقة التراثية، بسبب المنشآت السياحية العشوائية التي يتم إقامتها من خلال المواطنين المحليين أو المستثمرين والتي تكون في الغالب غير ملائمة لطابع المنطقة التراثية.

. زيادة الكثافة السكانية ودرجة الازدحام، ويحدث ذلك في المواسم السياحية، ويترتب على الأعداد السياحية الكبيرة ازدحام في حجم حركة المرور في الشوارع، والتأثير السلبي لذلك على المناطق السياحية.

. إعادة هيكلة البيئة العمرانية وتغيير استخدامات الأراضي، عن طريق التوسع في إقامة المنشآت السياحية، واستبدال بعض الأنشطة والخدمات بأخرى سياحية دون مراعاة لطبيعة المنطقة التراثية.

. تدني فرص توفير الخدمات للسكان، نتيجة تنافس السياح مع السكان المحليين في المساحات المحدودة والتي يتم استخدامها في الأنشطة السياحية.

. تدني كفاءة شبكات البنية الأساسية والخدمات الحيوية كالمياه والصرف الصحي، ويحدث ذلك نتيجة تزايد معدلات الاستهلاك من قبل السياح بجانب السكان المحليين.

. ارتفاع مستوى تلوث الهواء ونظافة المنطقة وخاصة من قبل الفنادق التي يمكن أن تتسبب في توليد الفضلات.(محمد صبحي عبد الحكيم ، وحمدي أحمد الديب، 2001) .

3-2 تأثير السياحة على البيئة الاقتصادية:

أ- **الآثار الإيجابية:**. زيادة الدخل المادي وفرص الاستثمار، حيث أن التنمية السياحية تلعب دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية حيث تؤثر رواج صناعة السياحة بشكل مباشر على اقتصاد ورواج الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعة السياحة، فيحدث الإنفاق

على الخدمات الفندقية من قبل السياح، والإنفاق على إنشاء المشروعات السياحية من قبل المستثمرين والإنفاق على مشروعات البنية الأساسية ومرافق الخدمات العامة من قبل الدولة.(محمد خميس الزوكة ، 2005).

. خلق فرص عمل متعددة سواء في القطاع السياحي نفسه أو في الأنشطة والقطاعات الأخرى المتأثرة بالنشاط السياحي، مما يؤدي إلى زيادة الدخل وتحفيز الإنتاج.

. توفر التمويل اللازم للحفاظ على المباني وصيانتها وكذلك الحفاظ على المواقع الأثرية والتاريخية.

ب- الآثار السلبية: الأرباح المتقطعة بسبب السياحة الموسمية، مما ينتج عنه معاناة المؤسسات السياحية من الركود والنقص في معدلات الإشغال بصورة متكررة في أشهر معينة من العام.

. التضخم وما ينتج عنه من ارتفاع أسعار الأراضي والخدمات، وخاصة في المواسم السياحية.

. فقدان الأنشطة الاقتصادية الأصلية للمنطقة وتدني فعاليتها، نتيجة اتجاه السكان المحليين للعمل بالسياحة وترك الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

. قلة مصادر التمويل المتاحة.

. استخدام العمالة الأجنبية الأكثر كفاءة والاستغناء عن استخدام العمالة المحلية.

3-3 تأثير السياحة على البيئة الاجتماعية- الثقافية:

أ. **الآثار الإيجابية:** . تعمل السياحة في حالة نموها وزيادتها على رفع مستوى معيشة المجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم، وتحسين التعليم، ورفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية لدى فئات واسعة من المجتمع.(سهير محمد السيد حسن ، 1997م).

. تعمل على الاستفادة من الثقافات المحلية لجذب السياح وتنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين.

. تنمي لدى المواطن شعوره بالانتماء إلى وطنه، وتزيد من فرص التبادل الثقافي والحضاري بين كل من المجتمع المضيف والسياح الزائرين.

ب. الآثار السلبية: . الهجرة من مجتمعات أخرى إلى المناطق السياحية، مما يؤدي إلى التغيير في حجم المجتمع وتركيبه السكاني.

. تغيير هيكل العمالة بسبب اتجاه العمالة المحلية إلى السياحة لتحقيق دخل أفضل.

. الصراعات الثقافية بين السياح والمجتمعات المحلية.

. تغييرات في أساليب الحياة والقيم المحلية والأنماط الثقافية.

مما سبق عرضه نجد أن السياحة سلاح ذو حدين، فالدراسة الجيدة للموارد والإمكانيات البيئة والطبيعية والثقافية المتاحة، مع التخطيط الجيد لإدارة هذه الموارد من خلال التنمية السياحية، تضمن الاستغلال الأمثل وتوظيف العمالة المحلية، مما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للسكان المحليين، وبالتالي تحقيق عائد اقتصادي للمجتمع المحلي والقومي، وبالعكس فإن التنمية السياحية التي لا تراعي الإمكانيات والموارد المحلية، ولا يتم التخطيط الجيد لها، تؤدي إلى تدهور في المنطقة المضيفة، مما ينعكس

على الاقتصاد المحلي والقومي، وبالتالي يكمن الحل في استغلال الموارد البيئية والطبيعية والثقافية المتاحة بطريقة مستدامة، ومن هنا ظهر مفهوم التنمية السياحية المستدامة.

3- مفهوم التنمية السياحية وأسس استدامتها:

4- **4-1مفهوم التنمية السياحية:**"هي توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة" (نور الدين هرمز، 2006).

4-2 مفهوم التنمية السياحية المستدامة: نتيجة للتوسع السريع في قطاع السياحة، تواجه الجهات السياحية التقليدية مزيداً من الضغط على بيئتها الطبيعية والثقافية والاجتماعية الاقتصادية، هذا مع الإقرار بأن حالات نمو السياحة الغير متوازن والهادف إلى تحقيق فوائد قصيرة الأمد، كثيراً ما يفضي إلى حدوث آثار سلبية تضر بالبيئة والمجتمعات، وتدمر الأساس الذي تقوم عليه السياحة، وقد اقترح مبدأ السياحة المستدامة أوائل عام 1988م من طرف "المنظمة العالمية السياحية"، كنتيجة لمفهوم "التنمية المستدامة" الذي ظهر لأول مرة في الهيئة العالمية للبيئة والتنمية WCED(لجنة براند تلاند) في تقرير "مستقبلنا المشترك "Our Common Future" في عام 1987م وهي "التنمية التي تفي بمتطلبات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية متطلباتهم" (Brundtland Report,1987).

وقد عرف الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي (جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2005) السياحة المستدامة على أنها "هي الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بإعداد متوازنة للمواقع السياحية، على أن يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية والتعامل معها بشكل ودي، وذلك للحيلولة دون وقوع الأضرار على الطرفين"، والسياحة المستدامة تلبي احتياجات السياح مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية مع زيادة فرص العمل للمجتمع المحلي، وهي تعمل على إدارة كل الموارد المتاحة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو طبيعية في التعامل مع المعطيات التراثية والثقافية، بالإضافة إلى ضرورة المحافظة على التوازن البيئي والتنوع الحيوي، وقد أصبحت السياحة المستدامة منهجاً وأسلوباً تقوم عليه العديد من المؤسسات السياحية العالمية، وتطبيق مفهوم السياحة المستدامة لا يعد مكلفاً من الناحية المالية، حيث له عائده المعنوي والمادي ويعود بالربح والفائدة على المؤسسات السياحية، وبعد أن كان ينظر لصناعة السياحة والمجتمع المحلي والبيئة على أنها ثلاثة عناصر منفصلة، جاء مفهوم الاستدامة الذي ارتبط بالسياحة ليوجه النظر إلى العلاقة بين هذه العناصر التي وجد أنها تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ضمن عملية التنمية السياحية، والاستدامة السياحة كما هو الحال بالنسبة لاستدامة الصناعات الأخرى، لها ثلاثة مظاهر متداخلة: **1. الاستدامة الاقتصادية:** ويقصد بها العائد المادي لأصحاب المشاريع السياحية، وللمجتمع المضيف.

2. الاستدامة الاجتماعية والثقافية: تشير إلى المؤسسات السياحية وهي جزء من المجتمع المحلي وعليها الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ما أمكن، بالإضافة إلى اشتراك المجتمع المحلي والأخذ برأيه.

3. الاستدامة البيئية: يجب على السياحة المستدامة المحافظة على الموارد الطبيعية من ماء وطاقة ونباتات وأحياء طبيعية، وبيئات تراثية وثقافية لدرء أي خطر من مشاكل التلوث والتدهور.

شكل رقم (2) مظاهر الاستدامة السياحية

وقد تم التأكيد على أهمية اشراك السكان والمجتمع المحلي في عملية التنمية السياحية لضمان الاستدامة، فقد أدرج الدليل الإرشادي للتنمية المستدامة (جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2005) بعض المبادئ والأنظمة التي لاقت نجاحاً في تحقيق التوازن بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى وهذه المبادئ هي:

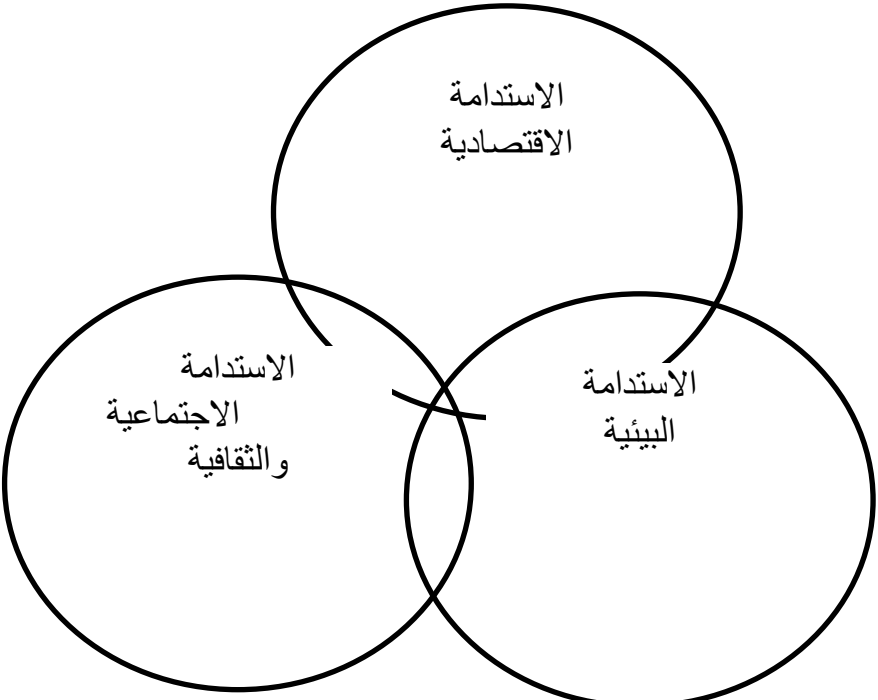

أ. التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين وللعاملين في المواقع التراثية بأهمية البيئة والمحافظة عليها، ففي بعض المناطق كثيراً ما نلاحظ أن السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية.

ب. تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون ازدحام، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى، فيرون بيئة جاذبة توفر لهم الخدمات والأنشطة بدلاً من بيئة طاردة لهم.

ج. دمج السكان المحليين وتوعيتهم وتثقيفهم بيئياً وسياحياً واشراكهم في الأنشطة السياحية، وذلك مع مراعاة عدم تدمير تراثهم الثقافي والطبيعي.

د. توفير مشاريع مدرة للدخل للسكان المحليين، مثل الصناعات الحرفية التقليدية ومرافقة الدواب لنقل السياح وتشجيع الزراعة العضوية، فضلاً عن العمل كمرشدين سياحيين.

هـ. تضافر كل الجهود لنجاح السياحة البيئية من خلال تعاون كل القطاعات ذات العلاقة

بالسياحة، مثل القطاع الخاص والحكومي والمؤسسات الرسمية والهيئات غير الحكومية والسكان المحليين.

مما سبق نجد أن التنمية السياحية المستدامة لها عدة أبعاد، فليس الهدف منها هو تحقيق عائد اقتصادي على حساب الموارد الطبيعية والمجتمع المحلي، ولكنها تراعي الظروف الاجتماعية والثقافية والبيئية للبلدان المضيفة، كما أنها تعمل على استغلال جميع الموارد المتاحة، سواء كانت اجتماعية، ثقافية، بيئية، طبيعية وذلك لتحقيق عائد اقتصادي مع الحفاظ على هذه الموارد، وقد تم التأكيد على أهمية دور الجمعيات الأهلية

وإشراك السكان المحليين في عملية التنمية السياحية المستدامة عن طريق التوعية والتدريب، وتوظيفهم في مشروعات مدرة للدخل، وإشراكهم في الأنشطة السياحية.

5- التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية:

5-1 تحديات التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية: تم تحديد بعض التحديات التي تواجه التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية ملخصة من العديد من القراءات والتحليلات:

أ. **حماية التراث العمراني:** عندما يكون التراث هو جوهر ما يقدمه المجتمع للزوار، فحماية هذا التراث هو أمر ضروري، ويكون التحدي الرئيسي في برامج التنمية السياحية المستدامة للمناطق التراثية هو ضمان أن ازدياد السياحة لن تدمر المناطق التراثية التي جذبتهم، فبالرغم من أن السياحة صناعة "نظيفة" لا تلوث البيئة بسمومها فليس هناك مداخن أو أي مواد كيميائية خطرة، إلا أنها تحدث تأثيرات كبيرة على النظام البيئي الطبيعي وفي النظام الاجتماعي للبلدان المضيفة، لأنها تتطلب بنية تحتية من طرق ومطارات وإمدادات مياه وخدمات عامة.

ب. **نقص المعلومات:** عندما لا تتوافر المعلومات الضرورية عن المناطق الأثرية فإن ذلك يمثل أكبر تحديات الحفاظ على التراث العمراني، فلابد من وجود بيانات كافية تدل على تاريخ الأثر وتضع شروطاً معينة لاستخدامه.

من أكبر المشكلات هو وجود برنامج أو خطط للتوثيق والتسجيل وتنظيم للأبحاث والدراسات في المجالات المختلفة مثل المستهلكين (تفضيل الزائر) أو التأثيرات المختلفة للسياحة (بيئية، ثقافية، اجتماعية، اقتصادية)، كل هذه المعلومات لها دور هام في التخطيط والإدارة الفعالة، إن عدم توافر احصاءات دقيقة وشاملة عن الحركة السياحية الداخلية والدولية، وحجم الأنشطة السياحية الحالية والمتوقعة، يؤدي إلى صعوبة تخطيط السياسات الملائمة لصناعة السياحة وتطويرها وتسويقها ومرقبتها.

ج. التدريب الفني: تفتقر الكثير من البلدان إلى المهارات المطلوبة والمعلومات الضرورية لضمان إدارة الموارد التراثية والمنتجات السياحية ذات الجودة العالية، وأحد المهام الرئيسية للتعاون الإنمائي الدولي في مجال السياحة الثقافية هو ضمان الوصول إلى بناء القدرات البشرية في البلاد من أجل ضمان سلامة ثقافتهم، وفي بعض الحالات هناك حاجة لتدريب عدد كبير من الناس في مناطق أنشطة محددة، بينما في حالات أخرى تكون الحاجة لبعض المتخصصين لنجاح عملية الحفاظ على التراث العمراني.

د. ضعف إدارة المواقع التراثية: . عدم وجود خطط لإدارة الزائرين وتقديم الخدمات التي تلزمهم ويكونوا في حاجة إليها في معظم مواقع التراث العمراني.

. الإدارة الضعيفة للسياحة وارتباط السياحة بالتطور، قد يؤثر على بنية المواقع التراثية وخاصة لأصالتها وتميزها.

هـ. سلوك المجتمع المدني: عدم اهتمام معظم الناس بالمحافظة على أبنية التراث العمراني وعدم التعاون مع الجهات المسؤولة عن التطوير لرغبتهم في إنشاء مباني حديثة

أو بسبب ارتفاع أسعار الأراضي في الأحياء التي تقع بها هذه المباني، وكذلك ضعف وعي المجتمع المدني بأهمية المنتج السياحي وعدم إحساسهم بالفوائد الاقتصادية التي تعود عليهم من خلال مشاركتهم في عملية التطوير، وكذلك ضعف الوعي لدى الكثير من المسؤولين عن التطوير في مناطق التراث العمراني.

و. القوانين والتشريعات: عدم وجود تشريعات وقوانين تتعلق بتنظيم إقامة المباني في المناطق التراثية للحفاظ على التراث المعماري، وكذلك عدم وجود سياسات محددة للتعامل مع الأحياء التقليدية والمناطق المحيطة بها أو إعادة بناء مباني التراث العمراني المتهدمة، وكذلك عدم وجود قوانين تحدد مسؤولية الدولة والجهات ذات العلاقة والأفراد باعتبار أن معظم مباني التراث العمراني في المناطق التراثية ملكية خاصة.

ز.التمويل:. يحدث فقد لكثير من موارد التراث بسبب التدهور الناتج عن الإهمال أو عدم كفاية الصيانة.

. زيارات الموقع التراثي تؤدي عادة إلى زيادة تكلفة صيانة التراث، ونقص التمويل يؤدي إلى زيادة التدهور لهذا التراث.

ح. التسويق: التركيز على التوظيف الثقافي لبعض مباني التراث العمراني التي تم ترميمها، واستعمالها كمتاحف ومراكز ثقافية وعدم التفكير في التوظيف الاقتصادي الذي يحقق لها موارد واستقلالية في الموارد المالية.

ط. التنسيق والشراكة: . عدم وجود شبكة أو عملية اتصال مع الهيئات الدولية المعنية بالحفاظ على التراث للاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال.

. عدم وجود تنسيق في أدوار قطاعات الدولة مثل القطاع الحكومي، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

ي. التأثير السلبي على البيئة: ويقصد بها تأثير السياحة على أنماط حياة المجتمعات المحلية، حيث زيادة عدد الزائرين والضغط على البيئة التحتية للمواقع التراثية، إلا أن التحديات ليس فقط من تأثير الزوار، بل أيضاً من خلال توقعاتهم لمنتجات وخدمات عالية الجودة تقدم لهم، فيكون التأثير على التكوين الايكولوجي لهذه المواقع.

مما سبق عرضه نجد أن هناك أكثر من تحدي يواجه التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية، وقد تمت الإشارة إلى أن ضعف الوعي المجتمعي بأهمية التراث، وضعف وعي المسؤولين عن التراث يعتبر من أهم التحديات التي تواجه التنمية السياحية المستدامة، والسؤال الرئيسي هو كيف يمكن تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية؟ ونعرض فيما يلي مبادئ وأسس استدامة التنمية السياحية في المناطق التراثية.

2-5 المبادئ الأساسية المستدامة للتنمية السياحية في المناطق التراثية: طبقاً للصندوق الوطني لصون التراث التاريخي (marefa.org)، يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من السياحة الثقافية، من خلال خمسة مبادئ توجيهية لبدء العمل في مجال السياحة على التراث الثقافي، كما هو مبين بالشكل التالي:

شكل رقم (3) مبادئ استدامة السياحة في المواقع التراثية

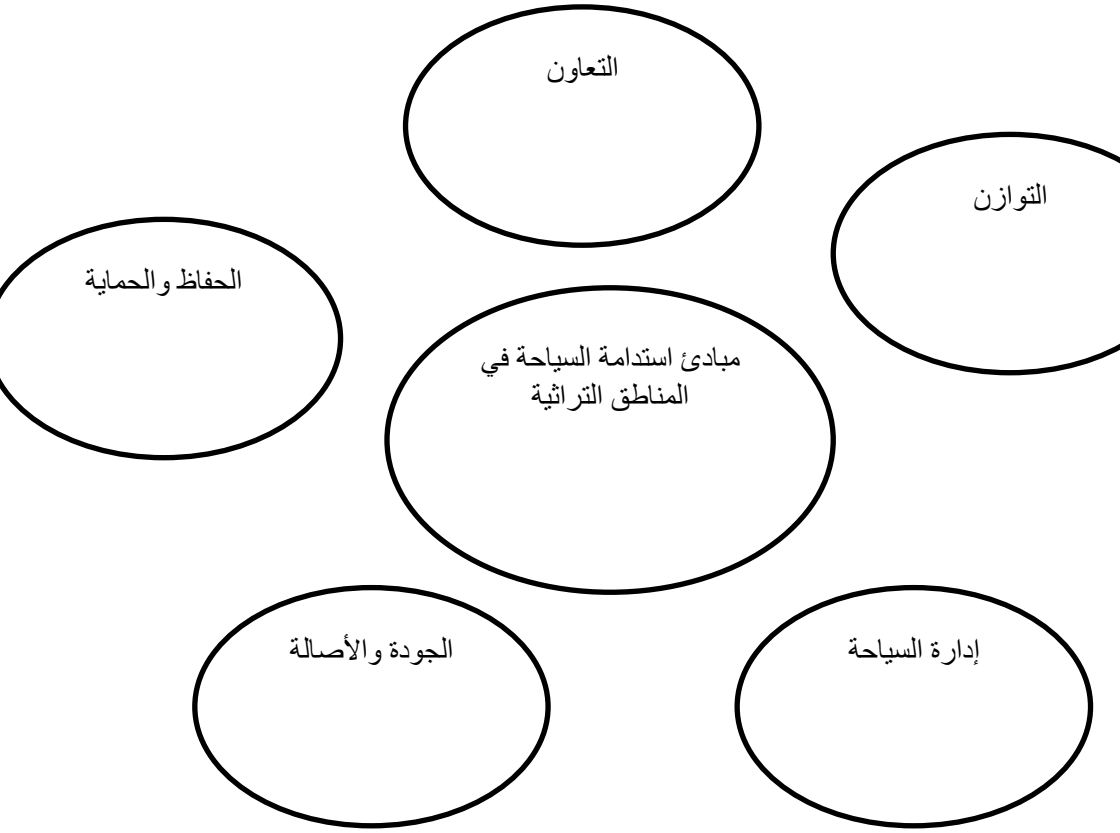

أ. **التعاون:** التعاون ضروري في ظل تنافسية السياحة، وتزايد الضغوط على الموارد المحلية، فيكون من الأهمية إيجاد توافق بين المجتمع والسياحة، لضمان أن تكون السياحة مستدامة على المدى الطويل، كما أن نجاح برامج السياحة الثقافية يكمن في الشراكة بين مؤسسات لم تكن تتعاون مع بعضها من قبل، مثل التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية وأيضاً التعاون بين المنظمات الأهلية والمؤسسات الحكومية، وبالتالي يمكن أن يتحقق الكثير من الفوائد الاقتصادية.

ب. **التوازن:** لضمان الاستفادة القصوى من التراث الثقافي والسياحة، لابد من تحقيق التوازن بين احتياجات السكان والزائرين، ومن المهم فهم أنماط وحجم السياحة التي يمكن أن يتقبلها ويتعامل معها المجتمع المحلي، وبالتالي إشراك المجتمع المحلي في البرامج والأنشطة السياحية أمر بالغ الأهمية.

ج. **إدارة السياحة:** التأكيد على إدارة برامج سياحية لاجتذاب الزائرين، بحيث تعمل على إظهار التراث الثقافي للمجتمعات.

د. **الجودة والأصالة:** التأكيد على جودة المنتج السياحي في السياحة الثقافية، حيث أن الأصالة التي تميز مجتمع عن مجتمع أخر هي أمر بالغ الأهمية في كل ما يتعلق بالتاريخ أو التراث.

هـ. **الحفاظ والحماية:** لابد من حماية التراث الثقافي والتاريخي والموارد الطبيعية، لوجود قيمة عالية لها ولا يمكن استبدالها، وبالتالي لابد من الحفاظ عليها وحمايتها من أجل

الاستمرارية مما سبق عرضه نجد أن إشراك السكان المحليين في الأنشطة السياحية هو من المبادئ الأساسية لاستدامة السياحة في المناطق التراثية، فلا توجد تنمية وحفاظ بمعزل عن السكان المحليين.

5-3 تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية: كما عرضنا نجد أن هناك تحديات تواجه التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية، وتم عرض مبادئ وأسس الاستدامة السياحية في المناطق التراثية، وفيما يلي نعرض أساليب تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية في مرحلتي التخطيط والتنفيذ والتي تم تجميعها من أكثر من مرجع، نعرضها كما يلي:

1. مرحلة التخطيط والإدارة:

أ. المشاركة الشعبية: نقلاً عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن المشاركة الشعبية تعتبر من ركائز التنمية، وتهدف التنمية بواسطة المجتمع إلى إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها، والتركيز على المشاركة الشعبيةيبرز دور المنظمات غير الحكومية كطرف أساسي في مسيرة التنمية. (أحمد يحي ومنى حسن، 2002).

ب. التعاون والمشاركة بين الأجهزة المعنية بالتنمية: تمثل الشراكة في التنمية الحضرية للمناطق التراثية ركيزة أساسية لأي تطوير وتنمية للمجتمع، ويقصد بالتعاون مشاركة الأجهزة المعنية بالتنمية الحضرية مثل القطاع الخاص، ومؤسسات السياحة، وهيئات الآثار والثقافة، وأجهزة التخطيط العمراني والأجهزة المحلية ممثلة في البلديات

ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتراث إلى جانب الخبراء والمتخصصين في الجامعات ومراكز البحوث، للقيام بوضع الاستراتيجيات والرؤيا المستقبلية للتنمية السياحية للمواقع السياحية وربطها بالنسيج المعماري بهدف جعل المجتمع متكاملاً، وذلك عن طريق مجموعة من الخطوات تشمل تأهيل وتخطيط المناطق التراثية السياحية بما يضمن المحافظة عليها وإبرازها بصورة جمالية مع مراعاة البعد الاجتماعي والاعتبارات البيئية والآثار الاقتصادية، مع ضرورة إيجاد شبكة أو عملية اتصال مع الهيئات الدولية المعنية بالحفاظ على التراث مثل اليونسكو (عبد الله العلي، 2005).

ج. تأسيس قاعدة بيانات شاملة:

ج.1. معلومات خاصة بالموقع التراثي: إجراء دراسات شاملة ومتكاملة للمنطقة ومحيطها العمراني والاجتماعي والاقتصادي لاختيار الوظائف والفعاليات المناسبة لكل مبنى تراثي، وهذه الدراسات تشمل القيام بأعمال رفع مساحي وإعداد مخططات لحالة المباني قبل الترميم لتكون المعلومات في متناول الباحثين والمرممين بعد أجيال ومعرفة التدخلات التي أجريت ومواقعها (أحمد يحي ومنى حسن، 2002).

ج.2. معلومات خاصة بالزائرين (السياح): جمع المعلومات حول الزائرين القادمين من حيث أماكن قدومهم، والدافع للقدوم وتوقعاتهم من زيارتهم المنطقة التراثية، والخلفيات الاجتماعية والاقتصادية للزائر، وأنماط السياحة اليومية والموسمية والسنوية، والاختلافات العمرية والنوع والجنس، وبالتالي نصل إلى أفضل تصميم للبرامج أو الخدمات لإشباع

احتياجاتهم، حيث أن كل مجموعة من المجموعات سيكون لها احتياجات مختلفة وتوقعات مختلفة عند زيارة أي موقع سياحي. (Heritage Tourism Guidebook, 2006).

د. القوانين والتشريعات: العمل على وجود إطار تشريعي قانوني لأعمال البناء والتغيير في المناطق التراثية، تكون غايته ليس فقط ضبط تلك العمليات، بل أيضاً توجيهها لخدمة التنمية الشاملة، ولابد أن تتمتع هذه القوانين بالمرونة للتحكم بمسألة البناء في المناطق التراثية، من حيث إعطاء الأولوية المطلقة لإصلاح البناء الأصلي بشكل دقيق، وإعادة استخدام مواد البناء الأصلية ما أمكن، واستخدام التقنيات الحديثة في التدعيم، وتشجيع التوظيف الأصلي للعقارات، أو إعطائها وظائف جديدة تنسجم مع مخططاتها المعمارية، مع ملاحظة التغيرات والإضافات الواجب إدخالها على المبنى لتأدية وظيفته الجديدة، مع مراعاة أن تنسجم مع البناء ذاته ومع المحيط المجاور، من حيث الحجم والمقياس والمادة والطابع العام للمنطقة (عماد الصالح، 2002).

هـ. الوعي البيئي: العمل على إدراج الاهتمام بالوعي البيئي وإدخاله ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات وتعميق ثقافة المحافظة على البيئة الطبيعية، خصوصاً مع تزايد السكان وتضاعف أعداد زوار المناطق الطبيعية، بالإضافة إلى توعية الجمهور عن طريق التعليم والمشاركة في الحفاظ على التراث العمراني من خلال مؤسسات المجتمع المدني (خليفة مصطفى، 2008).

و. التدريب الفني: الاهتمام بالتدريب الفني، وإنشاء نظام تعليم يسمح بتخريج فنيين في مجال الحفاظ على التراث والآثار خاصة في مجال الترميم المعماري وإدارة المواقع الأثرية، مع تدريب العاملين في مجال السياحة، لتقديم الخدمات السياحية التي يحتاجها السائحون.

ز. تأمين التمويل اللازم: من أكبر العقبات التي تواجه المشروعات السياحية في المواقع التراثية هو تأمين الأموال اللازمة لإدارة مشروعات التنمية المستدامة، ويمكن تأمين التمويل اللازم لأي مشروع عن طريق:

- تلقي التمويل من الأفراد، سواء كانت في شكل خدمات، تطوع، أو أي أنواع أخرى من الدعم.
- تلقي التمويل من الحكومة، مثل تقديم قروض ومعونات للأهالي دون فوائد، للقيام بأعمال الترميم وتأمين السلامة العامة للسكان والمارة.
- تلقي التمويل من القطاع الخاص، عن طريق الاستثمار في المناطق التراثية وعمل مشروعات سياحية خدمية.
- تلقي مساعدات خارجية من هيئات عالمية تهتم بالمناطق التراثية، مثل اليونسكو. (Botswana Tourism Board, 2008).

ح. تسويق المناطق التراثية: يمكن أن يبدو تسويق المناطق التراثية صعباً في بداية الأمر، ولكن هناك العديد من الخيارات المتاحة للوصول إلى الجمهور المستهدف،

والخطوات الأولية تشمل تحديد الجمهور المستهدف لتحديد كيفية استخدام أدوات التسويق الفعالة للوصول إليها قبل الانتقال إلى المرحلة التالية، وأدوات التسويق هي:

- العلاقات العامة مع ممثلي الإعلام (صحفيين، مذيعين، ...الخ).
- الإعلانات وتشمل الأشكال المطبوعة والإذاعة والتلفزيون واللوحات الإعلانية أو مواقع الانترنت (Botswana Tourism Board, 2008).

2. مرحلة التصميم والتنفيذ (المعايير المقترحة لإقامة مشروعات سياحية في المناطق التراثية):

توجد بعض المقترحات التي وضعت بواسطة منظمة سياحية من بوتسوانا (Botswana Tourism Board, 2008) وذلك في مرحلة تصميم وتنفيذ المشروعات السياحية لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في المناطق السياحية التراثية والبيئية، والتي نعرضها فيما يلي:

أ. تقييم الأثر البيئي: تهدف عملية تقييم الأثر البيئي لمشروع ما إلى تعيين الآثار الناجمة عن إقامة هذا المشروع على البيئة، ومن ثم تحديد الإجراءات الضرورية للحد من الآثار السلبية الناجمة عنه وتؤثر على البيئة بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقوم دراسة الأثر البيئي على تحديد عناصر البيئة والتنبؤ بحجم الأضرار الناجمة عن المشروع ومحاولة تجنبها أو التقليل من ضررها والتخفيف من آثارها السلبية، وقد يستدعي ذلك إشراك خبراء جيولوجيين وآثار وعلماء بيولوجيا وكيمياء وزراعة وتربة واقتصاد واجتماع وبيئة ومياه وإدارة وخبراء غابات وتصحر وتلوث هواء وما إلى ذلك من

تخصصات تتناسب مع حجم المشكلة وطبيعتها، وتقييم الأثر البيئي لا يقتصر على دراسة أثر المشروع في صيغته النهائية، بل يدرس أيضاً الأضرار الناجمة عن المعدات الإنشائية والبنية التحتية التي يستلزمها المشروع منذ بدء العمل وحتى إتمامه كاملاً، فضلاً عن دراسة أثر الآليات المستخدمة والنفايات التي تلقيها، كقطع الغيار والزيوت والمواد الكيميائية وغيرها.

ب. سهولة الوصول إلى الموقع: المواقع المفضلة هي المواقع القريبة نسبياً إلى الطرق السريعة الموجودة أو مهبط الطائرات وشبكة الطرق القائمة ويتم التركيز على حماية البيئة من خلال الحد الأدنى من بناء الطرق وحماية المواقع الحساسة بيئياً.

ج. تنسيق نباتات البيئة المحلية فقط لهندسة المناظر الطبيعية، وعدم استخدام نباتات الزينة المستوردة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لابد من استخدام النباتات التي تتطلب الحد الأدنى من المياه وتتطلب الحد الأدنى من الصيانة، وهذا النهج يساعد أيضاً على حفظ التنوع البيولوجي، ويمكن استخدام الأشجار الكبيرة لتوفير الظل وخفض درجة الحرارة.

د. خيارات التكنولوجيا البديلة: العمل على تحديد أكثر التكنولوجيات الملائمة بيئياً لمرافق السياحة البيئية ويمكن أن يحدث هذا على جميع المستويات لتطوير المرافق وتشمل المحافظة على المياه وإعادة التدوير، استخدام الألواح الشمسية والضوئية، واستخدام طاقة الرياح.

هـ. استخدام طرق البناء التقليدية ومواد البناء المحلية (الطبيعية): استخدام المواد المحلية وتقنيات البناء التقليدية التي هي معروفة ومألوفة لمقاولي المنطقة والعمال المحليين، لتعكس فن العمارة المحلية للمنطقة باستخدام مواد البناء المحلية مثل الخشب والطين والحجارة وذلك للحفاظ على الألوان المنسجمة مع الطبيعة، ومن الممكن أيضاً استخدام المواد المعاد تدويرها، وهذا النهج قد يكون نموذجاً لاهتمام للسكان المحليين والمساهمة في الانخفاض العام لاستهلاك الطاقة، مع استخدام الأثاث المحلي المصنع من مواد محلية مثل الخشب وباستخدام العمالة المحلية.

و. استخدام الأغذية العضوية الطازجة والمشروبات: لضمان الاستدامة من الأفضل أن تكون المواد الغذائية والمشروبات من المنتجات المحلية، وينبغي أن تكون طازجة وعضوية، ويتم إنتاج الأغذية العضوية وفقاً لمعايير معينة لإنتاج المحاصيل وهو ما يعني أنها نمت دون استخدام المبيدات التقليدية، والأسمدة الصناعية التي تم تجهيزها دون الإشعاعات المؤينة أو المواد المضافة للأغذية.

ز. توظيف العمالة المحلية: توظيف العمالة المحلية أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك لتحقيق الفوائد الاقتصادية المرجوة للمجتمع المحلي، ويتم التعرف على إمكانات العمال المحليين لتوزيعهم وظيفياً بطريقة ملائمة لإمكانياتهم، والسماح للحرفيين وغيرهم من المنتجين والموردين لتبادل حرفتهم، وتعتبر مرافق السياحة البيئية مكان جيد لعرض إنتاج الفنون والحرف المحلية، مما يعزز من فرص حماية التراث البيئي والثقافي،

وتحقيق الاستدامة الاقتصادية بمساهمة السياح بشكل مباشر في اقتصاديات المجتمعات المحلية دون أن يؤثر ذلك سلباً على جوانب أخرى من حياة السكان المحليين.

مما سبق نجد أن تحقيق التنمية المستدامة في مشروعات التنمية السياحية في المناطق التراثية يمر بمرحلتين: مرحلة التخطيط والإدارة، ومرحلة التصميم والتنفيذ، وفي كلا المرحلتين تم التأكيد على أهمية المشاركة الشعبية والمنظمات الأهلية وأهمية إشراك المجتمع المحلي في المشروعات السياحية لتحقيق الاستدامة، ويوضح جدول رقم(1) فيما يلي، تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية .

جدول رقم (1) تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية.

تحقيق التنمية السياحية المستدامة في المناطق التراثية	
مرحلة التخطيط والإدارة	مرحلة التصميم والتنفيذ
	المعايير المقترحة لإقامة مشروعات سياحية في المناطق التراثية
المشاركة الشعبية	تقييم الأثر البيئي
التعاون والمشاركة بين الأجهزة المعنية بالتنمية	سهولة الوصول إلى الموقع
تأسيس قاعدة بيانات شاملة	تنسيق الموقع باستخدام النباتات المحلية
القوانين والتشريعات	خيارات التكنولوجيا البديلة
الوعي البيئي	استخدام طرق البناء التقليدية ومواد البناء المحلية
التدريب الفني	استخدام الأغذية العضوية والمشروبات
تأمين التمويل اللازم	توظيف العمالة المحلية
تسويق المناطق التراثية	

المصدر : من عمل الباحث .

6- دور القطاعات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني في التنمية السياحية المستدامة للمناطق التراثية: يؤكد (Pakdeepinit, Prakobsiri, 2007) على أن الاتجاهات الحالية للتنمية السياحية تؤكد على التنمية الشاملة والمستدامة مع توصيل إحساس الملكية لأفراد المجتمع، حيث يتم الاهتمام بالموارد السياحية والتراثية والاعتماد عليها والاستفادة منها، وهي أساس التنمية المستدامة، ويؤكد أيضاً على أنه لابد القطاع الخاص من فهم أن المجتمع المحلي والبيئة الطبيعية والثقافة المحلية هي الثروة الحقيقية، وإذا لم تتواجد فرصة لمشاركة المجتمع المحلي أو أصحاب المصلحة فسوف تظهر المشاكل الاجتماعية والثقافية والبيئية، مما يتسب في أنشطة سياحية غير مستدامة، ويجب أيضاً على المجتمعات المحلية أن تطور نفسها لتصبح همزة الوصل التي تربط بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص من أجل تطوير عملية السياحة، بالإضافة إلى تسهيل مشاركة الجمهور الحقيقي، وعلاوة على ذلك المبادئ التوجيهية للمشاركة الشعبية يجب أن يؤدي إلى الاستخدام التعاوني والمستدام للموارد السياحية.

فيما يلي ننقل عرض الدكتور محمد شبيب (2008) لدور القطاعين الحكومي والخاص في التنمية السياحية المستدامة لحماية البيئة والتراث العمراني.

6-1 دور القطاع الحكومي:

- يقع على مسؤولية الحكومة التخطيط للتنمية السياحية المستدامة، مع تحديد الأهداف المرجوة من تطبيق مبادئ الاستدامة في القطاع السياحي.

- توفير نظام متكامل من التشريعات والقوانين وإرشادات الحماية للموارد البيئية.
- عمل قاعدة بيانات شاملة عن المواقع التراثية، والحركة السياحية الداخلية والدولية، وحجم الأنشطة السياحية المحلية والمتوقعة.
- إعداد برامج للرقابة والتقويم.
- تخطيط المساحات الأرضية في الأماكن السياحية ووضع المعايير اللازمة لذلك.
- دراسة التأثيرات البيئية للمشروعات قبل إعطاء التراخيص لها .
- إعطاء أولوية خاصة لتطبيق مفهوم التنمية السياحية المستدامة في الأماكن ذات الحساسية الخاصة.
- التوعية البيئية لكافة شرائح المجتمع من خلال وسائل الإعلام بأنواعها المختلفة.
- تحديد الأماكن السياحية، والعمل على تشييد ودعم البنى الأساسية، والخدمات المساندة.
- وضع الخطط والبرامج الكفيلة بإنشاء وتنفيذ مشاريع السياحة البيئية بحيث تتوافق مع المحافظة على البيئة، والآثار والتراث الحضاري والثقافي.
- العمل على جذب وتشجيع الاستثمارات في مجال السياحة البيئية، من خلال تقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمرين.
- إنشاء المحميات التراثية والطبيعية ذات الأحكام الخاصة من أجل المحافظة على المواقع التراثية والمناطق الطبيعية في تلك المحميات، وفتح الفرص للاستثمار في هذه المواقع.

6-2 دور القطاع الخاص:

يتمتع القطاع الخاص بكفاءة إدارية وخبرة استثمارية وقدرة تنافسية تؤدي إلى توفير السلع والخدمات السياحية بأسعار منافسة، إضافة إلى ما يمتلكه من رأس مال، وبالتالي فإن دور القطاع الخاص في تطوير صناعة السياحة وتنويع مصادر الدخل القومي يعد مكملاً للدور الحكومي، وبما أنه تقع على القطاع الخاص مسؤولية توفير البنية الفوقية لقطاع السياحة، فإن دوره في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لقطاع السياحة يتطلب إدراك مفهوم التنمية المستدامة من جميع وحدات القطاع الخاص ذات العلاقة بصناعة السياحة والإسهام الفاعل في تنفيذ خطة التنمية السياحية المستدامة، ويتحقق ذلك من خلال التركيز على البنود التالية:

- زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنشآت السياحية من خلال العمل على تطوير منتجات سياحية منافسة وملائمة للتنمية السياحية المستدامة.
- توفير البنية اللازمة لتنمية وتطور السياحة البيئية والممثلة في إنشاء الفنادق والمطاعم والملاهي والمرافق الخاصة بالمنشآت الرياضية.
- الاعتماد على العمالة المحلية والوطنية في تطوير قطاع السياحة لضمان مشاركة المواطنين بشكل أوسع في تنمية القطاع، ومن ثم في تفاعلهم مع خطة التنمية السياحية المستدامة.

- توزيع الاستثمارات السياحية في المناطق المختلفة، والاستفادة من الإمكانات والمقومات السياحية، مع مراعاة عدم التركيز على المدن الرئيسية فقط لما قد يمثله ذلك من ضغط على البنية التحتية.
- تسويق المشروعات السياحية المستدامة للوصول إلى أكبر عدد من الجمهور المستهدف.

3-6 دور مؤسسات المجتمع المدني:

يوضح أحمد غاوي (2010) أن الجمعيات الأهلية تكمن أهميتها في أنها يكون لديها القدرة والمرونة في العمل والتفاعل مع المجتمع والتعامل مع المستويات الشعبية المختلفة ويتمثل دورها في:

- المساهمة في توعية المجتمع بالفوائد الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها نتيجة تطبيق مبادئ التنمية السياحية المستدامة وحماية الموارد الطبيعية.
- التدريب الفني للمجتمع المحلي اللازم لعملية السياحة في المواقع التراثية.
- تقديم المعلومات اللازمة لجميع المشاركين في عملية التنمية السياحية.

ويؤكد محمد شبيب (2008) على أن إشراك المجتمع المحلي في عملية التنمية السياحية المستدامة يؤدي إلى التغيير السلبي لدور المجتمع المحلي، ويجعله في موقف إيجابي تجاه العملية السياحية، حيث يؤدي إشراك المجتمع في تحويل دوره في مستقبل للسائحين إلى مشارك في اتخاذ القرار.

الخاتمة:

قامت الدراسة باستعراض علاقة السياحة بالتراث العمراني، حيث نجد أنه يمكن أن يكون للسياحة آثار إيجابية وسلبية في آن واحد على البيئة العمرانية والبيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية– الثقافية، مثلها مثل غيرها من قطاعات التنمية .

والتراث التاريخي والثقافي يحدد جاذبية بلد ما للسياح، كما يشجع الحكومات على حمايته والمحافظة على معالمه، ولذا فإن كثيراً من الدول تبذل جهوداً كبيرة لتوفير الحماية اللازمة للمناطق التراثية وخاصة ذات الأهمية التاريخية والفنية، وفي المقابل نجد أن السياحة المفرطة تحدث تلوثاً وتأثيرات سلبية على البيئة وفي النظام الاجتماعي للبلدان المضيفة، لذا يجب أن يؤخذ بالحسبان أن السياحة وحماية البيئة أمران مترابطان ومتكاملان، إذ لا تصلح السياحة في بيئة متدهورة كما أن تدهور البيئة يحد من فرصة تنمية السياحة، ولهذا السبب تم الاتجاه عالمياً إلى مفهوم التنمية السياحية المستدامة والتي ظهرت كنتيجة لمفهوم التنمية المستدامة.

ومن أهم مبادئ التنمية السياحية المستدامة هو إشراك مؤسسات المجتمع المدني والسكان المحليين في الأنشطة السياحية وتوفير مشاريع سياحية مستدامة مدرة للدخل مثل الصناعات الحرفية التقليدية والزراعة العضوية والعمل كمرشدين سياحيين.

وخلصت الدراسة إلى أن الهدف الأساس من التنمية السياحية المستدامة لمناطق التراث العمراني هو تنمية هذه المناطق اقتصادياً وعمرانياً وثقافياً بأسلوب مستديم يحافظ

على استمرارية الهوية التراثية، ويجعلها مورداً اقتصادياً للسكان المحليين، من خلال الاستفادة من السياحة في إيجاد فرص عمل للمجتمع المحلي، عن طريق إحياء الحرف اليدوية والصناعات التقليدية والتي كانت سائدة في مناطق التراث، وكذلك إشراك الأهالي في إعادة تأهيل هذه المناطق التراثية وتنميتها بما يعود عليهم بالمنفعة، وبالتالي زيادة العائد الاقتصادي المحلي والقومي.

وكذلك هناك ثلاثة قطاعات أساسية تؤثر على استغلال التراث العمراني سياحياً وتحقيق الاستدامة وهذه القطاعات هي: الحكومي ، والخاص، والمدني .

ومما سبق تتضح أهمية الحفاظ على التراث العمراني لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، حيث أن كلاً منهما يعتمد على الآخر، فالسياحة وسيلة مهمة لتفعيل النشاط الاقتصادي في مناطق التراث العمراني، وتشجيع على إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مما يعود بالنفع على السكان والمستثمرين، ومع توفر الخدمات الأساسية اللازمة في المناطق التراثية، وذلك يشجع السياح ويساهم في قضاء جزء من برنامجهم السياحي داخل هذه الأماكن، مما يعود بالفائدة الكبرى على السكان المحليين، ويشجع الأسر على العمل في إنتاج متطلبات السائح.

وقد جاءت نتيجة اختبار الفرضية في هذه الدراسة إيجابية حيث تأكد من الدراسات السابقة أهمية إشراك المجتمعات المحلية في التنمية السياحية والحفاظ على التراث العمراني، حيث لا توجد تنمية بعيداً عن السكان المحليين الذين يعيشون داخل المجتمع، فالربط بين المجتمع والمكان له أهمية كبرى في نجاح عمليات التنمية المستدامة، ولكن

لابد من التنسيق والشراكة بين الثلاثة قطاعات في الدولة، القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتحقيق الاستدامة السياحية، فلكل قطاع من قطاعات الدولة الثلاثة دوره في تحقيق الاستدامة السياحية في المناطق التراثية.

المصادررو المراجع:

أولاً: كتب عربية:

1. خليف مصطفى غرابيه، السياحة البيئية، الاردن، دار يافا العلمية للطبع والنشر، 2008م.
2. سهير محمد السيد حسن، نظرية السياحة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997م .
3. محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2005م .
4. محمد صبحي عبد الحكيم، حمدي أحمد الديب، جغرافية السياحة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2001م .
5. نسرين رفيق اللحام، التخطيط السياحي للمناطق الأثرية باستخدام تقنية تقييم الاثار البيئية ، القاهرة، دار النيل للنشر والطبع والتوزيع، 2007م.

ثانياً: بحوث اكاديمية عربية:

1. أحمد يحى جمال، منى حسن سليمان، الشراكة والتنمية الحضرية المستدامة للبيئات التراثية بين الواقع والطموح: رؤية مستقبلية لمنطقة القاهرة القبطية، بحث بجامعة القاهرة، القاهرة، 2002م.
2. عايد راضي خنفر،إياد عبدالإله خنفر، تسويق السياحة البيئية والتنوع الحيوي، بحث بجامعة الزرقاء الاهلية، الاردن، 2006م.
3. عماد الصالح، السياسات التنظيمية للتعامل مع التراث العمراني: سياسة الارتقاء في مدينة حلب القديمة هدفاً للتنمية الشاملة، بحث بجامعة حلب ، حلب، 2008م.
4. ليلى قندقجي، التنمية السياحية للمناطق التراثية– مدينة حلب القديمة بحث بجامعة حلب، حلب، 2002م.
5. محمد شبيب حسن، دور المجتمع المحلي في التنمية السياحية المستدامة – بالتطبيق على مدينة البتراء في المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات السياحية، كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان،2008م.

ثالثاً: مؤتمرات وندوات ودورات عربية:

1. عبدالله العلي النعيم، التنمية السياحية للمناطق التراثية في المواقع الساحلية، مؤتمر التنمية والسياحة بالمناطق الساحلية شرم الشيخ جمهورية مصر العربية، من 9-12-مارس 2005م.

رابعاً: تقارير ووثائق عربية:

1. القمة العالمية للتنمية المستدامة، تقرير تقييم التقدم في المنطقة العربية – الملخص التنفيذي، 2001م.
2. جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدليل الارشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي، سلسلة رقم(1) دليل مفهوم السياحة المستدامة وتطبيقها،2005م.

خامساً: الابحاث والمقالات العربية:

1. أحمد الغاوي، التراث العمراني في المملكة العربية السعودية يخص الهوية الثقافية أمام التحديات، مقالة، جريدة الرياض الالكترونية،18 مايو2010م- العدد15303.
2. نورالدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مقالة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28) العدد(3)، عام 2006م.

سادساً: الابحاث والمقالات الاجنبية:

1- Botswana Tourism Board, Ecotourism Best Practices Guidelines Manual, (2008).
2- Brundtland Report, Our Common Future, Rebort of the World Commission on Environment Development (WCED)(1987).
3- Pakdeepinit, Prakobsiri(2007) : A Model for Sustainable Tourhsm Development in Kwan Phayao Lake Rim Communities, Phayao Province, Upper Northern Thailand, Unpublished PhD thesis, Silpakorn.
Texas Historical Commission, Heritage Tourism
4-Guidebook,(2011).

سابعاً: مواقع إليكترونية:

1. موقع المعرفة www.marefa.org.
2. موقع ويكبيديا .www.ar.wikipedia.org